الأمم المتحدة

A/64/587

الجمعية العامة

Distr.: General
21 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البندان ١٣٠ و ١٤٠ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

استعراض ممارسة الأمانة العامة في مجال تبادل المعلومات الواردة في تقارير الخبراء الاستشاريين عن المسائل المتعلقة بالإدارة

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

"ينبغي أن تأخذ طرائق تبادل المعلومات الواردة في تقارير الخبراء الاستشاريين في الاعتبار أن هذه التقارير تُستخدم فقط بوصفها إسهامات للاستعانة بها في اتخاذ القرارات الإدارية؛ وأن تبادلها مع الدول الأعضاء قد يقلل من موضوعية هذه الإسهامات ويضعف المساءلة الإدارية عن المقترحات المتعلقة بالسياسة العامة التي يقدّمها الأمين العام للجمعية العامة".

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٣، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) استعراضا لممارسة الأمانة العامة المتمثلة في تبادل تقارير الخبراء الاستشاريين عن المسائل المتعلقة بالإدارة بشكل غير رسمي. ونظرا لعدم توفر تعريف محدد، اعتُبر أن المسائل المتعلقة بالإدارة هي التي تتناول الإدارة العامة لأنشطة المنظمة.

150110 150110 09-66264 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

والنتيجة التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية هي أنه ينبغي أن تأخذ طرائق تبادل المعلومات الواردة في تقارير الخبراء الاستشاريين في الاعتبار أن هذه التقارير تُستخدم فقط بوصفها إسهامات للاستعانة بها في اتخاذ القرارات الإدارية؛ وأن تبادلها مع الدول الأعضاء قد يقلل من موضوعية هذه الإسهامات ويضعف المساءلة الإدارية عن المقترحات المتعلقة بالسياسة العامة التي يقدّمها الأمين العام للجمعية العامة.

وتستعين الأمم المتحدة دوريّا بخبراء استشاريين لتقديم الخبرات غير المتاحة في الأمانة العامة، والتي لا حاجة لها بها على المدى الطويل. وتعتبر أبرز نواتج هذه الخدمات الاستشارية تقارير تتضمن مشورة أو توصيات بشأن الموضوع الذي التُمِست مساعدة الخبير الاستشاري بِشأنه. ويمكن استخدام تقارير الخبراء الاستشاريين كإسهامات في المقترحات المتعلقة بالسياسة العامة أو التقارير التي يقدّمها الأمين العام للجمعية العامة. ومع أن الأمانة العامة رفضت السماح للجنة الخامسة بالاطلاع على بعض تقارير الخبراء الاستشاريين، فإنها أشارت إلى أنه يجري تبادل المعلومات الواردة في تلك التقارير مع الإدارات والمكاتب المعنيّة، حسب الاقتضاء.

وكانت أهداف الاستعراض الذي أجراه المكتب هي تحديد مدى تبادل المعلومات الواردة في تقارير الخبراء الاستشاريين عن المسائل المتعلقة بالإدارة داخل إدارات ومكاتب الأمانة العامة وبينها، وتقييم موقف الإدارات والمكاتب إزاء تبادل تقارير الخبراء الاستشاريين مع الهيئات التشريعية والدول الأعضاء. وللقيام بهذا الاستعراض، أجرى المكتب دراسة استقصائية شملت ١٢ إدارة ومكتبا في الأمانة العامة وقام باستعراض الوثائق المتاحة.

وكشفت نتائج الدراسة الاستقصائية أن تبادل تقارير الخبراء الاستشاريين لم يكن يتم على نطاق واسع داخل الإدارات. وأشار نحو ٥٢ في المائة من المُجيبين إلى أنهم لا يحفظون التقارير في موقع مركزي بحيث يمكن أن يطّلع عليها الموظفون غير التابعين للشعبة أو الدائرة التي أصدرت التكليف بتقديم الخدمة الاستشارية. وفي المقابل، أوضح معظم المجيبين (٧٨ في المائة) أنهم يتبادلون تقارير الخبراء الاستشاريين مع الإدارات والمكاتب الأخرى التي يرون أن تلك التقارير قد تكون ذات أهمية بالنسبة لها. غير أنه اتضح للمكتب أن قرارا كهذا يتخذ دون الرجوع إلى أي معايير قائمة. كما لم تكن هناك أي معايير تحدد متى ينبغي الموافقة على طلبات الاطلاع على تقارير الخبراء الاستشاريين.

ومع أن المجيبين من بعض الإدارات والمكاتب أعربوا عن استعدادهم لتبادل تقارير الخبراء الاستشاريين مع الهيئات التشريعية والدول الأعضاء، أعرب البعض الآخر عن تحفظه، وكان ذلك خاصة عندما: (أ) لم يكونوا قد قبلوا توصيات الخبراء الاستشاريين؛

أو (ب) كانوا يعتقدون أن المنهجيات المعتمدَة لم تكن تتسم بالصرامة الكافية؛ أو (ج) كانوا يعتقدون أن موضوع الاستشارة غير مفيد لتلك الهيئات؛ أو (د) كانوا يعتقدون أنه لا يصح فعل ذلك لأن تقارير الخبراء الاستشاريين معدَّة للاستخدام بوصفها إسهامات للاستعانة بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة بالاقتران باعتبارات أخرى. وفضلت هذه الإدارات أن ترجع الهيئات التشريعية أو الدول الأعضاء إلى تقارير الأمين العام ذات الصلة. وأعربت بعض الإدارات والمكاتب عن قلقها من أنه لو كان الخبراء الاستشاريون على علم بأن تقاريرهم ستكون متاحة على نطاق واسع، فقد يخل ذلك بأمانة ما يقدمونه من مشورة أو تقييم، مما سيقلل من قيمة تقاريرهم بالنسبة للإدارة. وأفاد أحد المكاتب أنه سيكون من الضروري إعادة صياغة بعض الأجزاء من تقارير الخبراء الاستشاريين أو وضع التقرير في سياق معين قبل تبادله مع الآخرين تفاديا لسوء الفهم.

وخلُص المكتب إلى أن الشواغل التي أعربت عنها الإدارات والمكاتب في محلها. فتقارير الخبراء الاستشاريين ذات طابع استشاري وإتاحتها للهيئات التشريعية والدول الأعضاء قد يضفي عليها طابع توجيه أو معيار مقبول على نطاق واسع يجب على الأمانة العامة الأخذ به، في حين قد لا يكون الأمر كذلك. غير أنه عندما تُستعمل تقارير الخبراء الاستشاريين بوصفها إسهامات في تقارير مُقدَّمة إلى الهيئات التشريعية، ينبغي أن يشير تقرير الأمين العام ذو الصلة بوضوح إلى أنه تمت الاستعانة بإسهامات خبراء استشاريين في إعداد ذلك التقرير، وأن يتضمن التقرير، على الأقل، شرحا موجزا لخلفية الخدمة الاستشارية وكيفية استخدام تلك المعلومات. ويوصي المكتب بأن تتضمن الطرائق التي يقوم الأمين العام بوضعها حاليا بشأن تبادل المعلومات في تقارير الخبراء الاستشاريين، هذا الشرط.

إن المبادئ التوجيهية الواردة في أحكام نشرة الأمين العام ST/SGB/2007/6 والتي ينبغي أن تساعد الإدارات والمكاتب في تصنيف تقارير الخبراء الاستشاريين استنادا إلى مدى حساسيتها، والتي يسترشد بها لدى اتخاذ القرارات بشأن ما إذا كان من الممكن إتاحة التقارير عند طلبها أم لا، لم تُنفَّذ بعدُ. وأوضح المجيبون على الدراسة الاستقصائية أنهم بحاجة إلى المزيد من التوجيه، وتبذل الجهود حاليا لإعداد مجموعة من الأدوات في هذا الصدد.

ولتعزيز ممارسة تبادل تقارير الخبراء الاستشاريين داخل الأمانة العامة، ينبغي إقامة آلية لإعلام الإدارات والمكاتب بما أنجز من خدمات استشارية. وينبغي تطوير ممارسة التصنيف من أجل تصنيف تقارير الخبراء الاستشاريين، كما ينبغي تخزينها في مركز للوثائق. وعندما تتصل الخدمات الاستشارية بمواضيع على درجة كبيرة من السّرية، فينبغي حماية التقارير ذات الصلة بالقدر الكافي عبر وسمها بأنها ''سرية'' أو ''سرية للغاية'' وينبغي تبادلها

فقط في حالات استثنائية مع توخي تطبيق الاحتياطات الواردة في المبادئ التوجيهية القائمة. وينبغي للإدارات والمكاتب أن تولي المزيد من الاهتمام للتصنيف المناسب للوثائق وأن تضع معايير لإرشاد الموظفين عند تصنيف الوثائق وتبادل التقارير أو المعلومات الواردة في التقارير وفقا للمبادئ التوجيهية القائمة.

وقبلت إدارة الشؤون الإدارية جميع التوصيات الواردة في هذا التقرير.

أولا – مقدمة

١ – عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٣، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) استعراضا لممارسة الأمانة العامة المتمثلة في تبادل تقارير الخبراء الاستشاريين عن المسائل المتعلقة بالإدارة بشكل غير رسمي. ونظرا لعدم توفر تعريف محدّد، اعتُبر أن المسائل المتعلقة بالإدارة هي التي تتناول الإدارة العامة لأنشطة المنظمة.

٢ – وتستعين الأمم المتحدة دوريّا بخبراء استشاريين أو بمتعاقدين من مؤسسات أو شركات لتقديم الخبرات غير المتاحة في الأمانة العامة، والتي لا حاجة لها بها على المدى الطويل. ويُعرَّف الخبير الاستشاري في الأمر الإداري ST/AI/1999/7 على النحو التالي:

> ... فرد معترف به كحجة أو أخصائي في ميدان معيّن، تعيّنه الأمم المتحدة بعقد مؤقت ليقدّم المشورة أو خدمات استشارية للأمانة العامة. ويجب أن يكون لدى الخبير الاستشاري مهارات أو معارف خاصة لا تتوفر عادة في الموظفين العاديين في المنظمة ولا تحتاج إليها الأمانة العامة بشكل مستمر. وتركز مهام الخبير الاستشاري على تحقيق النتائج وتشمل عادة كتابة التقارير بشأن المسائل المندرجة في مجال خبرته والتي تُلتمس مشورته أو مساعدته بشأنها ...

ولا يوجد تعريف رسمي للمتعاقدين من المؤسسات أو الشركات، ولكن الأمر الإداري ST/AI/327، ينص على أنه يجوز الحصول على الخدمات المؤقتة التي يوفرها الأفراد وتحتاج إليها المنظمة من وقت إلى آخر عن طريق تعيينهم بوصفهم متعاقدين بموجب عقد يتم إبرامه مباشرة مع إحدى المؤسسات أو الشركات. ويستعمل مصطلح ''الخبير الاستشاري'' في هذا التقرير للدلالة على الخبراء الاستشاريين الأفراد وعلى المتعاقدين من مؤسسات أو شركات الذين يقدّمون للأمانة العامة خبرة متخصصة.

٣ – وأثناء المداولات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة الخامسة في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن جدول الأعمال المعنون ''استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة''، أبلغت الأمانة العامة اللجنة بأن بعض المقترحات المعروضة عليها لتنظُر فيها قد أُعِدّت بالاستناد إلى مشورة قدمها بعض الخبراء الاستشاريين. فطلبت اللجنة نُسخا عن تقارير الخبراء الاستشاريين ذات الصلة. وفي حين قدمت لها إحدى الإدارات التقرير، رفضت إدارة أخرى ذلك مشيرة إلا أنها، كسياسة عامة، لا تسلم نسخا عن تقارير الخبراء الاستشاريين ولكنها مستعدة لتقديم مقتطفات من التقرير المعني. وأعربت إدارة ثالثة أنها ليست مستعدة لإطلاعها على التقرير لأنه لا يزال قيد الاستعراض، ولأنها لم تتخذ بعد قرارا بشأن قبول الطلب. ورفضت إدارة رابعة الطلب وأفادت بأن الأمين العام يلتمس تقارير

الخبراء الاستشاريين للحصول على توجيه تقني يمكن أن تستخدمه الأمانة العامة في إطار صياغة مقترحاتها للهيئات الحكومية الدولية التي تأخذ في الاعتبار، لا محالة، المسائل التقنية والمتعلقة بالسياسة العامة. وبناء على ما تقدّم، يعمل الخبراء الاستشاريون في إطار اختصاصات تأخذ في الاعتبار معايير تقنية لا معايير تتعلق بالسياسة العامة، ولهذا فإن تقاريرهم ليست جاهزة لاتخاذ قرار بشأنها في إطار العملية الحكومية الدولية. وأفادت الإدارة كذلك بأنه في ضوء تلك الظروف، لم يوافق الأمين العام على نشر دراسات الخبراء الاستشاريين وإن كان هناك ما يقتضي نشر تقارير الخبراء الاسشتاريين بشكل روتيني، فلا بد من توسيع نطاق اختصاصات الخبراء الاستشاريين لتتجاوز المجال التقني بحيث تشمل المسائل المتعلقة بالسياسة العامة. إلا أن ذلك سيمثل استخداما غير مناسب لعمل الخبراء الاستشاريين الذين لا ينبغي إقحامهم، من حيث المبدأ، في المسائل المتعلقة بسياسة الأمم المتحدة.

٤ - ولكن الأمانة العامة أوضحت للجنة الخامسة أن إداراتها ومكاتبها تتبادل، حسب الاقتضاء، تقارير الخبراء الاستشاريين، في إطار ممارسة غير رسمية.

٥ - وفي القرار ٢٧٦/٦٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدّم تقريرا عن الطرائق التي ينبغي تطبيقها بشأن تبادل المعلومات الواردة في تقارير الخبراء الاستشاريين عن المسائل المتعلقة بالإدارة. وقررت الجمعية أن يتيح الأمين العام تلك التقارير، بناء على طلب الدول الأعضاء، رهنا بموافقة الجمعية العامة على الطرائق التي يتعين تطبيقها. وفي حين أحاطت اللجنة الخامسة علما بالممارسة القائمة المتمثلة في تبادل تقارير الخبراء الاستشاريين بشكل غير رسمي، طلبت إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمهمة إجراء استعراض لممارسات الأمانة العامة في ذلك الصدد.

ثانيا - الأهداف والمنهجية

٦ - كانت أهداف الاستعراض الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية هي تحديد مدى تبادل الإدارات والمكاتب في الأمانة العامة للمعلومات التي ترد في تقارير الخبراء الاستشاريين عن المسائل المتعلقة بالإدارة، وتقييم موقف الإدارات والمكاتب إزاء تبادل تقارير الاستشاريين مع الهيئات التشريعية والدول الأعضاء.

٧ - وتحسينا لفهم الممارسات القائمة فيما يتعلق بتبادل المعلومات الواردة في تقارير الخبراء الاستشاريين، استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية المبادئ التوجيهية بشأن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين وتداول المعلومات السرية، وأجرى أيضا دراسة استقصائية

للإدارات والمكاتب القائمة في مقر الأمم المتحدة التي أبرمت عقودا للحصول على خدمات استشارية. وقَصَر المكتب نطاق الدراسة الاستقصائية على المقر اعتقاداً منه أن من المحتمل أن يكون لنتائج هذه الخدمات الاستشارية تأثير على الإدارة العامة للأمانة العامة. وشمل الاستعراض العقود الاستشارية التي أبرمت خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ و ١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أبرمت الإدارات والمكاتب القائمة في المقر ٢ ٧٩٣ عقدا مع مؤسسات أو شركات متعاقدة أو مع خبراء استشاريين أفراد (انظر الجدول ١).

الجدول ١

العقود التي أبرمت مع خبراء استشاريين في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩

الإدارة/المكتب	الاتفاقات مع المؤسسات أو لشركات المتعاقدة		العقود مع الخبراء الاستشاريين	
	لا تتجاوز مبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد العقود	الأتعاب (بدولارات الولايات المتحدة)	العدد
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢ ٥٢٠ ٢٧٦	١١٠	٩ ٨٧٦ ٣٩٩	١ ٠٦٠
إدارة الدعم الميداني/إدارة عمليات حفظ السلام	٢٣٨ ٣٤٢	١٢	٨ ٨٤٧ ٢٠٩	٣٧٤
إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات	٣٠ ٠٠٠	١	٧٢ ٦٣٥	٩
إدارة الشؤون الإدارية	٥٦١ ٤٩٨	١٧	٩ ٢٣٨ ٧٣٨	٢٩٥
إدارة الشؤون السياسية	٦٦ ٥٥٠	٦	١٤ ٣٥٧ ٢٨٧	٣٢٠
إدارة شؤون الإعلام	١٥٥ ٠٩٥	١٢	٩٥ ٨٨٥	١١
إدارة شؤون السلامة والأمن	٢٥ ٨١٣	١	٥٦٤ ٥١٢	٣٦
المكتب التنفيذي للأمين العام	٩٨ ٠٠٠	٥	٢ ٧٩٤ ١٧٧	٨٤
مكتب الأخلاقيات	-	-	٤٠٦ ٣٩٥	٥
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	١٤٤ ٥١٨	٤	٣ ٤٤٨ ٤٢٤	١١٣
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	٣٦٤ ٥٣١	١٢	١ ٥٩٧ ٠٢٣	٦٣
مكتب الشؤون القانونية	-	-	٤٣٥ ٦٠٤	٤٦
مكتب أمين المظالم	-	-	٢٩ ٢٥٠	٤

الإدارة/المكتب	الاتفاقات مع المؤسسات أو لشركات المتعاقدة		العقود مع الخبراء الاستشاريين	
	لا تتجاوز مبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد العقود	الأتعاب (بدولارات الولايات المتحدة)	العدد
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	٧١ ٤٠٠	٣	١٤٥ ١٥٠	٦
غير ذلك	١٠٥ ١٨٦	٦	٥ ٩٠٩ ٠٠٠	١٧٨
المجموع	**٤ ٣٨١ ٢٠٩**	**١٨٩**	**٥٧ ٨١٧ ٦٨٨**	**٢ ٦٠٤**

المصدر: التفاصيل التي جرى الحصول عليها من شعبة المشتريات بشأن الاتفاقات مع المؤسسات أو الشركات التعاقدية. التفاصيل التي جرى الحصول عليها من مكتب إدارة الموارد البشرية بشأن عقود الخبراء الاستشاريين.

٩ - وإضافة إلى ذلك، أبرمت الإدارات والمكاتب ما يقرب من ٤٠ عقدا[(١)] تبلغ قيمتها نحو ٢٠ مليون دولار، مع بائعين من أجل الحصول على خبرة خارجية أو خدمات فنية بشأن مسائل تتعلق بالإدارة.

١٠ - وأرسل المكتب استبيانات إلى ١٢ إدارة ومكتباً في الأمانة العامة فيما يخص ٣٦ عقدا كانت هذه الإدارات والمكاتب قد أبرمتها، وبلغت قيمتها الإجمالية ٦,٧ مليون دولار (انظر المرفق). وتلقى المكتب ٢٩ ردا، وهو ما يمثل معدلا للإجابة يبلغ ٨٥ في المائة. وصممت عينة الدراسة الاستقصائية بحيث تدرس الأعمال الاستشارية التي:

(أ) يقع تاريخ بدئها بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩؛

(ب) دامت نحو عام واحد؛

(ج) كانت متصلة بدراسة أحد المواضيع التي اعتبرت متعلقة بالإدارة.

١١ - وبالنسبة لكل عقد جرى تحديده، سعت الدراسة الاستقصائية إلى تحديد ما يلي:

(أ) ما إذا كانت الإدارة أو المكتب الذي أصدر التكليف على استعداد لتبادل التقرير مع الهيئات التشريعية أو الدول الأعضاء؛

(١) نظرا لأن شعبة المشتريات ليس لديها نظام لتصنيف العقود الاستشارية، جرى تحديد طبيعة هذه العقود إما من خلال عناوينها أو من خلال اسم البائع.

(ب) ما إذا كانت الإدارة أو المكتب الذي أصدر التكليف على استعداد لتبادل التقرير مع الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) ما إذا كان قد جرى تبادل التقارير مع أي جهة غير تابعة للإدارة أو المكتب الذي أصدر التكليف بهذه الخدمة الاستشارية؛

(د) المكان الذي تحفظ فيه تقارير الخبراء الاستشاريين داخل الإدارات أو المكاتب ومن يتاح له من الموظفين الاطلاع عليها.

١٢ - وطرح الاستبيان سؤالا أيضا بشأن ما إذا كانت الإدارات والمكاتب قد اتخذت أي إجراءات بشأن كيفية تداول تقارير الخبراء الاستشاريين وتصنيفها وفقا للتوجيه الوارد في نشرة الأمين العام ST/SGB/2007/6 المتعلقة بحساسية المعلومات وتصنيفها وتداولها.

١٣ - ولدى استعراض تقارير الخبراء الاستشاريين المفصلة التي أرفقت بالاستبيانات التي تم استيفاؤها، استبعد المكتب اثنين من الردود حيث رأى أن نطاق موضوع الخدمة الاستشارية ضيق جدا ولا يتصل بمسائل الإدارة العامة.

ثالثا - تبادل تقارير الخبراء الاستشاريين داخل الأمانة العامة

ألف - ينبغي تحسين إمكانية الاطلاع على التقارير داخل الإدارات والمكاتب

١٤ - كشفت نتائج الدراسة الاستقصائية عن وجود ممارسات مختلفة في إطار التعامل مع تقارير الخبراء الاستشاريين. فقد أشار نحو ٤٨ في المائة من المجيبين إلى أنهم يحتفظون بنسخ من التقارير في مكان مركزي يمكن لمجموعة معينة من الموظفين أو لجميع الموظفين العاملين في الشعبة أو الدائرة التابعة للإدارة أو المكتب الذي أصدر التكليف بالخدمة الاستشارية الوصول إليه. وقال باقي المجيبين، ونسبتهم ٥٢ في المائة، إنهم لا يحتفظون بالتقارير في أماكن مركزية.

١٥ - وفي الحالات التي لا تحفظ فيها التقارير في مكان مركزي أو لا يحفظ سجل بموقعها في مكان مركزي، قد لا يعرف الموظفون الذين لم يشتركوا أصلا في الخدمة الاستشارية بوجوده وقد لا يتمكنون من العثور على التقارير إلا بالاستعانة بالذاكرة المؤسسية لزملائهم. ومع دوران الموظفين و/أو نقل المكاتب، قد تنشأ مشاكل في العثور على التقارير. ولم يتمكن مكتبان شملتهما الدراسة الاستقصائية من العثور على تقارير الاستشاريين التي صدرت أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض. ويمكن أن تؤدي هذه الظروف إلى إعاقة تقدم العمل بانتظار حصول الموظفون من الخبراء الاستشاريين على نسخ مطابقة من التقارير إن كانت متوفرة لديهم.

باء – يجرى تبادل التقارير إلى حد كبير مع الإدارات والمكاتب المعنية

١٦ – عندما يتعلق الأمر بتبادل نسخ من التقارير أو المعلومات الواردة فيها مع الإدارات أو المكاتب الأخرى، أشار معظم المجيبين (٧٨ في المائة) إلى أنهم يتبادلون التقارير التي حددتها الدراسة الاستقصائية مع الإدارات والمكاتب التي يرون أن تلك التقارير قد تكون ذات أهمية بالنسبة لها. وكانت الأسباب الرئيسية التي أوردها المجيبون بشأن تبادل التقارير ما يلي: أن يطلبوا من الإدارات والمكاتب تقديم إسهاماتها وآرائها؛ أو أن يتأكدوا من صحة النتائج التي توصل إليها الخبراء الاستشاريون؛ أو أن يتبادلوا المعلومات مع الجهات المعنية؛ أو أن يقوموا بذلك كجزء من عملية تتصل بالتنفيذ أو المراجعة. ولكن من الجدير بالذكر أنه بالنسبة لأحد التقارير الذي طلبته جهات عديدة و لم تحصل على نسخ منه، جاء الرد بأنه ينبغي لها أن ترجع إلى تقرير الأمين العام ذي الصلة الذي يتضمن معلومات مستمدة من تقرير الخبير الاستشاري. وقارن مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقريرين ووجد أن تقرير الأمين العام تضمن عمليا جميع المعلومات الواردة في تقرير الخبير الاستشاري ''القصير'' الذي كان مستندا إليه. ومع ذلك، كانت هناك نسخة أطول كثيرا من تقرير الخبير الاستشاري، تتضمن معلومات مفصلة عن دراسات استقصائية وكالات متخصصة، و لم يتم تبادلها مع الوكالات التي طلبت التقرير. وربما كانت تلك الوكالات قد وجدت المعلومات الإضافية مفيدة.

رابعا – تبادل تقارير الخبراء الاستشاريين مع الهيئات التشريعية أو الدول لأعضاء

١٧ – طرح المكتب سؤالا على المجيبين بشأن ما إذا كانوا على استعداد لتبادل نسخ من تقارير الخبراء الاستشاريين مع الهيئات التشريعية أو الدول الأعضاء وتوضيح الأساس المنطقي لردهم (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

الاستعداد لتبادل تقارير الخبراء الاستشاريين

	مع الهيئات التشريعية		مع الدول الأعضاء	
الإجابة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٥	١٩	٧	٢٧
لا	٦	٢٣	٦	٢٣
جرى بالفعل تبادل التقرير مع الكيانات	٢	٨	٢	٨

الإجابة	مع الهيئات التشريعية		مع الدول الأعضاء	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
سيطلب من الهيئات التشريعية والدول الأعضاء الرجوع إلى تقرير الأمين العام ذي الصلة	٣	١٢	٣	١٢
ستقيم الإدارات والمكاتب الطلب	٦	٢٣	٣	١٢
ستتبع الإدارات والمكاتب السياسة الداخلية	٢	٨	٣	١٢
ستقوم الإدارات والمكاتب بإعادة صياغة التقرير قبل تبادله	٢	٨	٢	٨

١٨ - ومن بين المجيبين الذين أشاروا إلى استعدادهم لتبادل تقارير الخبراء الاستشاريين، رأى أحدهم أن من حق الدول الأعضاء الاطلاع على هذه التقارير. إلا أن ستة من المجيبين (حوالي ٢٣ في المائة) كان ردهم أنهم ليسوا على استعداد لتبادل التقارير المعنية: وكان السبب الذي أبداه اثنان منهم هو عدم قبولهم توصيات الخبراء الاستشاريين أو أنهم رأوا أن المنهجيات المتبعة لم تكن صارمة بما فيه الكفاية؛ وكان السبب الذي أبداه اثنان آخران هو أنه بدا لهما أن موضوع الخدمة الاستشارية لا يمثل أهمية بالنسبة لتلك الهيئات؛ أما السبب الذي أبداه اثنان من المجيبين هو أنه لم يكن من الملائم القيام بذلك. وأعرب المجيب الذي ينتمي للإدارة الأخيرة عن رأي مفاده أن تقارير الخبراء الاستشاريين لا ينبغي استخدامها إلا كإسهامات للاستعانة بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة، وفي التقارير أو المقترحات المقدمة إلى الجمعية العامة للنظر فيها، وأن الخبراء الاستشاريين لا يوجهون مباشرة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات. وفضل ثلاثة من المجيبين أن ترجع الهيئات التشريعية والدول الأعضاء إلى تقارير الأمين العام ذات الصلة، ولكنهم على استعداد لإتاحة التقارير للاطلاع عليها عند الطلب. وأجاب ٢٣ في المائة من المجيبين بأنهم سيقيّمون أي طلبات لتبادل التقارير، مع مراعاة سرية محتوياتها، قبل اتخاذ أي قرار في ذلك الصدد. وقال ثمانية في المائة إنهم سيتبعون السياسة الداخلية، بالرغم من عدم وجود سياسة داخلية توجه توجيها واضحاً عملية اتخاذ القرار بشأن تبادل تقارير الخبراء الاستشاريين.

١٩ - وأعربت بعض الإدارات والمكاتب عن قلقها من إنه لو كان الخبراء الاستشاريون على علم بأن تقاريرهم ستكون متاحة على نطاق واسع، فقد يخل ذلك بأمانة ما يقدمونه من مشورة أو تقييم، مما سيقلل من قيمة تقاريرهم بالنسبة للإدارة. لذا فإن أي قرار بالسماح بإتاحة تقارير الخبراء خارج نطاق الأمانة العامة قد ينطوي على آثار لم تؤخذ في الحسبان. وأعرب أحد المكاتب عن قلقه من أن إتاحة الاطلاع الواسع على تقرير لم يكن معدا لذلك قد يفضي إلى سوء فهم، مما يقتضي إعادة صياغة بعض أجزاء التقرير و/أو عرض السياق

الذي أعد فيه. وكانت هناك أيضا بعض التحفظات بشأن إتاحة إمكانية الاطلاع على تقارير الخبراء الاستشاريين، وذلك نظرا للخوف من أن يرفع ذلك من مكانة التقارير، من مجرد كونها تقارير ذات طابع استشاري إلى جعلها تمثل إرشادات أو معايير مقبولة على نطاق واسع يجب على الأمانة العامة الأخذ بها.

٢٠ - وتتضمن تقارير الخبراء الاستشاريين عموما توصيات أو نصائح بشأن موضوع معين. وفي حين يأتي الخبراء الاستشاريون بالمعلومات والممارسات من مختلف المجالات التي يعملون بها إلى المنظمة، فقد لا تكون هذه الأمور دائما متماشية مع الطابع المعقد الذي تنفرد به الأمم المتحدة. وقد تقتصر رؤية الخبراء الاستشاريين للمسائل على الجانب التقني دون مراعاة كافة التداعيات المترتبة على استنتاجاتهم في بيئة الأمم المتحدة. وتتمثل مسؤولية مديري البرامج في جمع المعلومات من مختلف المصادر وتوليفها مع آرائهم ومع الاعتبارات التقنية قبل صياغة مقترح جديد أو سياسة منقحة.

٢١ - ويرى المكتب أن الشواغل التي أعربت عنها الإدارات والمكاتب في مكانها. حيث قد تدفع إتاحة تقارير الخبراء الاستشاريين للهيئات التشريعية والدول الأعضاء إلى الاعتقاد بأن هذه التقارير تشكل معلومات جاهزة لاستخدامها في إدارة الأمانة العامة، وقد تؤدي إلى التقليل من مسؤولية الإدارة عن التقارير التي تتضمن مقترحات أو معلومات كان قد التمس بصددها إسهامات من خبراء استشاريين. إلا أنه، من جانب آخر، لا توجد ممارسات لدى الأمانة العامة لكفالة ألا تستخدم تقارير الخبراء الاستشاريين إلا بوصفها إسهامات للاستعانة بها في اتخاذ القرارات الإدارية. ومن أجل معالجة هذه الثغرة، يوصي المكتب بأن تشير جميع التقارير التي تقدم إلى الهيئات التشريعية بشكل واضح إلى ما إذا كانت قد استخدمت في إعدادها إسهامات من خبراء استشاريين، وإذا كان الأمر كذلك، يوصي المكتب بأن تتضمن التقارير على الأقل شرحاً موجزاً لخلفية الخدمات الاستشارية وكيف جرى استخدام تلك الإسهامات. وهذا من شأنه أن يسهم في كفالة وجود قدر كاف من الشفافية والمساءلة في استخدام تقارير الخبراء الاستشاريين، وينبغي أن ينظر فيه الأمين العام في إطار وضع الطرائق لتبادل المعلومات الواردة في مثل هذه التقارير.

خامساً - ضرورة تنفيذ المبادئ التوجيهية القائمة المتعلقة بتصنيف المعلومات على نحو أكمل

٢٢ - تُقدِّم نشرة الأمين العام ST/SGB/2007/6 توجيهات بشأن تصنيف المعلومات السرية وتأمين مناولتها. وتنص الفقرة ٣-١ من النشرة على أن يقرر واضعو المعلومات أو المستفيدون منها، تحت الإشراف والتوجيه العامين لرئيس الإدارة أو المكتب، ما إذا كانت

المعلومات الموضوعة أو المستفاد منها معلومات حساسة، وأن يضعوا عليها علامة ''سرية'' أو ''سرية للغاية''. ولم تضع أي من الإدارات أو المكاتب التي شملتها الدراسة الاستقصائية إجراءات لتصنيف المعلومات بناءً على درجة حساسيتها.

٢٣ - وتنص الفقرة ٣-٢ من النشرة نفسها على أنه حين تلقي معلومات من مصادر خارجية وضعت عليها إشارة تفيد بدرجة حساسيتها، يجب على الأمانة العامة أن تخصص للوثيقة درجة حماية أعلى مما أشار إليه الكيان المُصدِر للمعلومات أو مساوية لها. ومن أصل تقارير الخبراء الاستشاريين الـ ٢٧ التي استعرضها المكتب، يمكن اعتبار ٣ منها سرية استناداً إلى النشرة ST/SGB/2007/6 - أحدها وضعت عليه علامة ''سري لأغراض تجارية''، وفي حالتين قَصَرَ الخبراء الاستشاريون توزيع تقاريرهم على الأمانة العامة. ولم تحمل التقارير المتبقية أي علامات تفيد بدرجة حساسيتها، ولم يصنفها مُستلموها كتقارير سرية بهدف الحد من توزيعها. ويعني ذلك ضمناً أنها كانت متاحة للتبادل، لكنها لم تكن كذلك في واقع الأمر، إذ رُفِضَت طلبات قدمت للاطلاع على بعضها. وبناءً عليه لم تصنَّف التقارير تصنيفاً صحيحاً.

٢٤ - واكتشف المكتب، أثناء مراجعة أجراها مؤخرا بشأن خصوصية البيانات في الأمانة العامة، أن الأمانة العامة تفتقر إلى نظام ضوابط يضمن إدارة خصوصية البيانات وحمايتها على نحو كافٍ. ولا توجد معايير للخصوصية مُطبَّقة على نطاق الأمانة العامة بكاملها لتوجيه الإدارات والمكاتب من أجل وضع شروط وسياسات محدَّدة للخصوصية تبعاً لوظائفها. وهذا يعرّض المنظمة لخطر ألا تجري معالجة البيانات ذات الخصوصية بشكل متسق. وأوصى المكتب بأن تضع الوحدة المسؤولة سياسة بشأن خصوصية البيانات تطبق على نطاق الأمانة العامة، وذلك بالتنسيق مع مكتب الشؤون القانونية. وصرح المكتب أنه يؤيد هذه التوصية.

٢٥ - وأشار عدد من المجيبين على الدراسة الاستقصائية إلى ضرورة وضع مزيد من التوجيهات بشأن تنفيذ النشرة ST/SGB/2007/6. وقد باشر قسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع لإدارة الشؤون الإدارية مشروعا لوضع مجموعة أدوات لأمن المعلومات، بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام، بهدف تقديم توجيه عملي في تطبيق الأحكام الواردة في النشرة. وينبغي عند وضع مجموعة الأدوات أن يولى الاهتمام الواجب إلى ضرورة ضمان خصوصية البيانات.

سادساً – الاستنتاجات

٢٦ – تستعين الأمم المتحدة بخدمات الخبراء الاستشاريين في حالات كثيرة. والتوصيات أو المشورات التي تتضمنها تقاريرهم ليست ملزمة للأمانة العامة، وقد تُقرِّر الإدارة ألا تطبق أياً منها، أو بعضها، أو كلها. وحيثما يجري استخدام معلومات وردت في تقارير خبراء استشاريين كإسهامات في تقارير مديري البرامج المقدمة إلى هيئات تشريعية، ينبغي أن تشير التقارير إلى هذه الحقيقة، وأن تشرح بإيجاز الخلفية التي استندت الخدمات الاستشارية إليها، وكيفية استخدام الإسهامات. وسيكفل ذلك مستوى كافٍ من الشفافية والمساءلة في استخدام تقارير الخبراء الاستشاريين.

٢٧ – وفي الوقت الذي تُبذَل فيه بعض الجهود لتحديد الإدارات والمكاتب التي قد تكون هذه التقارير ذات أهمية بالنسبة لها وتبادل هذه التقارير معها، فلا توجد حالياً آلية لدى الأمانة العامة ككل تجعلها على علم بوجود تلك التقارير أو تمكنها في طلبها للاستخدام الرسمي. ويلزم وضع نظام للتصنيف بهدف تنظيم تقارير الخبراء الاستشاريين، وتسجيل جميع الخدمات الاستشارية في قاعدة بيانات، حتى يمكن تبادلها على نطاق الأمانة العامة على نحو أفضل. ويمكن أن تضطلع بهذه المبادرة فرقة العمل المعنية بإدارة المعارف، التي أنشئت في عام ٢٠٠٨ لتقديم التوجيه الاستراتيجي واستعراض الاستثمارات المقترحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورصد المشاريع والبرامج بغية ضمان استبقاء المعارف المؤسسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء مركز وثائق لتخزين تقارير الخبراء الاستشاريين وتسهيل عملية استرجاعها.

٢٨ – وتتعلق بعض الخدمات الاستشارية بمسائل ذات طبيعة سرية للغاية (مثل السلامة والأمن، ودراسات بشأن سلوك الموظفين، والمعاملات التجارية) والتي، إن كُشِفَت نتائجها، يمكن أن تضر بالمنظمة وبأطراف أخرى. وينبغي أن تولى هذه التقارير الحماية الكافية بوضع علامات عليها كتقارير ''سرية'' أو ''سرية للغاية''، وتبادلها في حالات استثنائية فقط، وفقاً للاحتياطات الواردة في النشرة ST/SGB/2007/6.

سابعاً – التوصيات

التوصية ١

٢٩ – ينبغي للأمين العام، عند وضع الطرائق المتبعة في تبادل المعلومات الواردة في تقارير الخبراء الاستشاريين عن مسائل متعلقة بالإدارة، أن ينظر في إدراج شرط ملزم بأن تتضمن جميع التقارير التي تعدها الأمانة العامة والمقدمة إلى هيئات تشريعية، والتي تشتمل على معلومات مستمدة من تقارير خبراء استشاريين، شرحا لخلفية الخدمات الاستشارية ذات الصلة ولكيفية استخدام المعلومات.

٣٠ – قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ١.

التوصية ٢

٣١ – عند وضع إدارة الشؤون الإدارية لمجموعة أدوات أمن المعلومات بهدف تقديم توجيه عملي في تطبيق نشرة الأمين العام ST/SGB/2007/6 المتعلقة بتصنيف المعلومات السرية وتأمين مناولتها، ينبغي لها أن تطلب من رؤساء الإدارات والمكاتب وضع معايير تنفرد بها عملياتهم لتوجيه عملية تصنيف المعلومات وفقاً لحساسيتها.

٣٢ – قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٢، وأفادت بأن قسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع لها سيكون على استعداد لمساعدة الإدارات والمكاتب في تحديد الموارد، التي تشمل مجموعة أدوات تدريبية ومبادئ توجيهية، وذلك لتنفيذ نظام لإدارة السجلات يفي بالمتطلبات الواردة في النشرة *ST/SGB/2007/6* بشأن مناولة تقارير الخبراء الاستشاريين والموجزات التنفيذية.

التوصية ٣

٣٣ – ينبغي لإدارة الشؤون الإدارية، في إطار فرقة العمل المعنية بإدارة المعارف، البدء في وضع نظام لتصنيف تقارير الخبراء الاستشاريين، وذلك لتنظيم عملية تخزينها وسهولة استرجاعها.

٣٤ – قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٣.

التوصية ٤

٣٥ – ينبغي لإدارة الشؤون الإدارية تحديد المتطلبات اللازمة لوضع برنامج يكون بمثابة مركز وثائق لتخزين تقارير الخبراء الاستشاريين داخل الأمانة العامة.

٣٦ - قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية ٤ وأفادت أنه سيُطلَب إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضع برنامج يكون بمثابة مركز وثائق لتخزين تقارير الخبراء الاستشاريين داخل الأمانة العامة. بيد أنه حالما يوضع هذا البرنامج، تصبح الإدارات أو المكاتب، كلٌّ على حدة، مسؤولة عن تعهد نظم السجلات بفعالية، وذلك لضمان الحفظ السليم لملفات الموجزات التنفيذية وتقارير الخبراء الاستشاريين الكاملة عن المسائل المتعلقة بالإدارة، وإمكانية الرجوع إليها على وجه السرعة تلبية لطلبات تتلقاها في الدول الأعضاء. والطريقة الأكثر كفاءة في التعامل مع هذه المشكلة هي اتباع نهج لا مركزي لتخزين تقارير الخبراء الاستشاريين، باستخدام برنامج تكنولوجي موحد.

(التوقيع) إنغا - بريت **أهلينيوس**
وكيل الأمين العام
مكتب خدمات الرقابة الداخلية

المرفق

قائمة العقود المُدرَجة في الدراسة الاستقصائية

	رقم العقد	الموضوع	طالب التوريد	المبلغ الأقصى (بدولارات الولايات المتحدة)
١	PD/C0184/06	تطوير المحاسبة الإلكترونية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٦٠ ٧٠٠
٢	PD/C0049/08	خدمات استشارية لوضع معايير التقييم التقني لمركبات الدفع الرباعي	إدارة الدعم الميداني	١٢٣ ٨٤٠
٣	PD/C0062/05	خدمات استشارية لإجراء استعراض تقني لبيان الاحتياجات من مركبات الدعم اللوجستي شديدة الاحتمال	إدارة الدعم الميداني	٤٣ ٥٠٢
٤	PD/C0219/06	استعراض إجراءات الشراء المتبعة في طلبات تقديم عروض البناء فيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر	إدارة الشؤون الإدارية	٦٥ ١٤٠
٥	PD/C0199/06	خدمات التحليل المالي لأنشطة التشييد لأغراض مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر	إدارة الشؤون الإدارية	١٩٩ ٣٥٥
٦	PD/C0236/07	استعراض إطار المساءلة في الأمم المتحدة	إدارة الشؤون الإدارية	٣٢٥ ١٨٠
٧	PD/C0214/07	تقديم خدمات مهنية لوضع برنامج إدارة المخاطر في المؤسسة وإطار الرقابة الداخلية	إدارة الشؤون الإدارية	١ ٣٢٠ ٠٠٠
٨	PD/C0125/07	تقديم خدمات مهنية تتعلق بمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة	إدارة الشؤون الإدارية	١ ١٧٣ ١٦٩
٩	PD/C0042/06	تقديم خدمات مهنية	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	٣٠٩ ٦٠٥
١٠	PD/C0205/05	دراسة نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة	إدارة الشؤون الإدارية	٣٦٢ ١٠٠
١١	PD/C0234/06	تقديم خدمات – دراسة الثغرات في نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة	إدارة الشؤون الإدارية	٩٢ ١٠٠
١٢	PD/C0142/07	تقديم خدمات استشارية لدعم فريق الرحلات الجوية التابع لدائرة المشتريات	إدارة الشؤون الإدارية	١٧٥ ٥٥٠
١٣	PD/C0244/07	تقديم خدمات مهنية – استعراض الأحكام الحالية لنظام المعاشات التقاعدية للقضاة	إدارة الشؤون الإدارية	٤٠ ٠٠٠

	رقم العقد	الموضوع	طالب التوريد	المبلغ الأقصى (بدولارات الولايات المتحدة)
١٤	PD/C0216/05	دراسة جدوى نظام محاسبة التكاليف التابع لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	إدارة الشؤون الإدارية	١٣٨ ٠٥٥
١٥	PD/C0296/05	استعراض مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	إدارة الشؤون الإدارية	٤٨٠ ٠٠٠
١٦	PD/C0014/06	خدمات استشارية لتنفيذ برنامج إدارة النقد	إدارة الشؤون الإدارية	١٣٥ ٢٥٠
١٧	PD/C0276/08	تطوُّر الخدمات الاستشارية لحساب دعم عمليات حفظ السلام	إدارة الشؤون الإدارية	١٦٠ ٧٦٨
١٨	PD/C0099/07	تقديم خدمات مهنية – كراسة الشروط الأساسية ومعايير التقييم التقني لحل على مستوى المنظومة	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	٦٩٣ ٧٦٦
١٩	ICA-1807	إعداد تقرير عن وضع استراتيجية لسياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٥ ٠٠٠
٢٠	ICA-1762	إجراء دراسة لتحليل بطء النهوض بالمرأة في مجموعة مختارة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢٩ ٢٩٥
٢١	ICA-1819	إجراء أبحاث بشأن تخفيف عبء الديون وبشأن الحيز المالي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لفائدة البلدان الأفريقية	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢٧ ٥٠٠
٢٢	ICA-1825	إجراء دراسة عن قياس أثر التضخم على الفقراء – دراسة حالة افرادية في أوغندا	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢٩ ٧٠٠
٢٣	ICA-1956	تقييم لآفاق الاقتصاد العالمي في الأجلين القصير والمتوسط لتقديمه إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٩٠ ٠٠٠
٢٤	ICA-1846	خدمات استشارية بشأن تيسير عملية مشاورات	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢٩ ١٧٥
٢٥	ICA-1795	خدمات استشارية بشأن الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات المؤتمرات	إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات	٣٠ ٠٠٠
٢٦	ICA-1884	خدمات استشارية بشأن دائرة المشتريات	إدارة الشؤون الإدارية	١٨٠ ٠٠٠
٢٧	ICA-1888	تقييم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	٩٨ ٥٠٠
٢٨	ICA-1907	خدمات استشارية بشأن استعراض عملية طلب العروض لتوريد الوقود والخدمات ذات الصلة، المطبقة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	إدارة عمليات حفظ السلام	٢٨ ٨٥٠
٢٩	ICA-1992	إصدار تقرير شامل يتضمن خطة تنفيذ عملية تتناول بالتحليل جميع الاحتياجات المؤسسية واحتياجات الموارد البشرية ذات الصلة	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	٤٢ ٤٠٠

	رقم العقد	الموضوع	طالب التوريد	المبلغ الأقصى (بدولارات الولايات المتحدة)
٣٠	13012	عقد لتقديم خبرة متخصصة لاستعراض قدرة الأمم المتحدة	إدارة الشؤون السياسية	٣٣ ٠٠٠
٣١	14707	محلل نظم لإجراء تقييم شامل لقائمة أسماء الخبراء في مجال الانتخابات	إدارة الشؤون السياسية	٢٧ ٠٠٠
٣٢	14381	خدمات استشارية لمكتبة داغ همرشولد	إدارة شؤون الإعلام	١٨ ٠٠٠
٣٣	16417	إجراء استعراض لمجموعة المبيعات والتسويق في شعبة التوعية	إدارة شؤون الإعلام	٩ ٧٥٠
٣٤	15699	إعداد ورقة إحاطة (٨-١٠ صفحات)	مكتب دعم بناء السلام	٩ ٣٠٠
٣٥	15754	خبير استشاري بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار	مكتب الشؤون القانونية	٦ ٥٠٠
٣٦	16477	عقد خدمات خاصة لمدة ٣ أشهر يبدأ للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات	٢٧ ٩٠٠
		المجموع		**٦ ٧٢٥ ٩٥٠**